مدخل تمهيدي

التعليم العالي: من العالمية إلى العولمة

ترجمة: د. السيد البهواشي

التعليم العالى: من العالمية إلى العولمة(*)

الخاصية الأساسية لجهود المسئولين عن تدويل السياسات الجامعية تجعل أعمالهم وأنشطتهم فى هذا المجال خارج دائرة النقد. فتدويل الجامعات تتمركز أساسًا حول الحراك الدولى للطلاب. وبالتالى لا يمكن إلقاء اللوم على المسئولين عن تدويل السياسات الجامعية لمجرد أنهم يسعون إلى تطوير برامج، تساعد الطلاب من مختلف أرجاء المعمورة على فهم بعضهم البعض، وعلى اكتساب مهارات دولية وثقافات عدة. الأمر الذى يجعل الطلاب على دراية كافية بالتداخل الدولى والقضايا العالمية، وبالتالى تكون لهم كلمة فى تشكيل عالم المستقبل. والنقد الوحيد الموجه لبرامج تدويل الجامعات يتعلق باختيار وسائل زيادة أعداد الطلاب الدوليين، وتطبيق إجراءات إدارية آمنة، وتعليمات ما قبل مغادرة الموطن الأصلى وبعدها. ولعل هذا يساعد فى الوقوف على أحد المحتويات الرئيسة لدنيا الثقافة الخاصة بممارسى تدويل الجامعة، المتمثل فى تحسين الحراك الطلابى والأساتذة، وإعطاء هذا الحراك مغزاه الحقيقى فى عالم اليوم.

والجانب الآخر لجهود تدويل الجامعة يكمن فى تدويل التعليم ذاته. وتحقيق هذا يتطلب إعادة تحديد وتعريف المناهج، سواء من خلال تطبيق محتوى دولى إلزامى، أو وضع إطار عمل دولى للمقررات الدراسية. فالمعرفة صارت اليوم متنوعة بدرجة يصعب معها لأى قسم أكاديمى الادعاء أن بإمكان أعضائه تغطية كل محتويات مجال دراسى معيّن، وتقديم لطلابه كل مجالات التخصص الدقيق فى أى من مجالات المعرفة.. لذلك، فإن توفير برامج دولية، سواء فى صورة اتفاقات متبادلة، أو برامج مشتركة، أو منح دبلومة مزدوجة، يمكن أن يزيد الوعى الدولى لدى الطلاب، وفى الوقت نفسه، ييسر اكتساب المهارات الدولية والثقافية لدى الرجال والنساء على السواء.

* تاليف جيلز برتون Gills Breton.

وهذا السيناريو يتضمن بُعدين أو جانبين. فمن ناحية، يمكن للمسئولين عن تدويل الجامعات القيام بجهود مستدامة لاختيار الطلاب الأجانب الذين يساهمون فى تدويل الجامعة، وتحقيق سمعة طيبة لها. ومن ناحية أخرى، يمكن تطبيق استراتيجيات بحثية، بحيث تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد نشر نتائج البحوث عبر شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت)، وربط هذه النتائج بالمبدعين الدوليين للمعرفة الجديدة. فى هذه الحال، يمكن الادعاء بإيجابية الجهود الخاصة بتدويل الجامعة، وبالدور المهم لهذه الجهود فى تنفيذ رسالة المؤسسات الجامعية.

وطالب الكثيرون بتدويل الجامعات، فى الوقت الذى تتعرض فيه هذه الدعوة لأى انتقاد: وبنظرة موضوعية، ما الضرر الذى سيقع على الجامعات عندما يكون أداؤها جيدا، وتخرِّج طلابا لديهم مهارات دولية، وتفتح نوافذها للعالم الخارجى، للمناهج والمشروعات البحثية؟ ويُعتقد أنه يجب تشجيع الجهود الخاصة بتدويل الجامعات، وتقديم المحفزات لجعل جهود التدويل ضمن أولوياتها فى تنفيذ رسالتها.

كذلك لابد من التساؤل حول مدى كفاية ومناسبة الاستراتيجيات الخاصة بتدويل الجامعات، فى السياق الحالى لتطوير مجتمعات المعرفة. والإسراع بالعولمة، والحراك الكبير للموارد البشرية والحالية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية. وبمعنى آخر، ألا توجد فجوة كبيرة بين القول ولفعل للتدويل، وواقع القضايا الجديدة التى تواجه التعليم العالى فى ربوع الكرة الأرضية؟

ويمكن توضيح أهمية هذا السؤال من خلال المقارنة بالعلاقات الدولية.. فلسنوات عديدة، ظل مجال العلاقات الدولية متبلوراً حول العلاقات بين المجتمعات. ومع ذلك، سوف تؤدى العولمة إلى تغيير شكل وطبيعة العلاقات بين الدول، لظهور لاعبين جدد فى الساحة الدولية، تجاريا واجتماعيا وثقافيا. باختصار، تفسير العلاقات فى إطارها المجرد، أو كما تتناولها العلوم السياسية النظرية، لم يعُد مناسبا لفهم المنظومة الدولية، رغم أهمية هذه العلاقات، والعولمة تعنى ظهور حيز جديد تُنظم فيه العلاقات الاجتماعية وتُبنى خلاله أبعاد مهمة للحياة فى المجتمع. والعولمة لاتستهدف إضعاف العلاقات الدولية.

وهذه التقدمة المستوحاة من علم السياسة ضرورة ومفيدة لمحور الاهتمام الرئيس الخاص بالعولمة والجامعات. ويمكن بلورة محور الاهتمام فى الأسئلة التالية: هل يمكن تحقيق توازن بين مغزى سياسات تدويل الجامعات للتعليم العالى؟ وما العلاقات الدولية التى يمكن عولمتها؟ وهل سياسات تدويل الجامعات تتجاهل القضايا الجديدة التى تثيرها عولمة التعليم العالى؟

من أى منظور؟ From What Perspective

الإجابة عن الأسئلة الثلاثة تقتضى وصف الرؤية أو المنظور الذى سيتم على أساسه بناء التحاور حول قضية العولمة والجامعات. وأول الأشياء التى تتبادر إلى الأذهان ما يسمى بالرقابة الفكرية intellectual monitoring؛ فالمجمع العلمى academia حقق إسهامات مهمة للمجتمعات على اختلاف مواقعها، بدلالة توفير المصادر الاجتماعية لفهم الظواهر والبحث عن الحقيقة، واقتفائها. والمجمع العلمى بذلك أول من أفسح المجال للتحاور بين المجتمعات، وإسهاماته مزيدة بسبب جودة المشروعات والتحليلات والبحوث، وأصالتها.

وجدير الإشارة إلى أن أى تحاور حول العولمة اليوم سيكون ممتعا، نظرًا لاختلاف الرؤى للعولمة ودلالاتها، بعضها ذات نظرة سوداء تشاؤمية، والبعض الآخر يبشر بالخير فى نظرته للعولمة. باختصار in a nutshell إنها قضية تربط الغايات بالوسائل المفيدة اجتماعيا. وهناك من يعتقد بأهمية الاتجاهات البديلة فى تطوير المجتمعات، لوجودها على هامش المجتمع السياسى، ولكونها محور الاهتمام الرئيس فى الأجندة الدولية. وهناك اعتقاد أيضا أن الحركات المناهضة للعولمة لها إسهامات رئيسة فى هذا المضمار، لأنها كشفت القصور أو العجز المالى الذى يحول دون تحقيق تدويل الجامعات، وأدت إلى ظهور أشكال وصيغ أخرى للعولمة، مثل ما يُسمى بالمجتمع المدنى. وعقب أحداث سياتل Seatle فى ديسمبر عام ١٩٩٩، كتب إدجار مورن Edgar Morin فى صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية (٧ ديسمبر) مقالاً، أكد فيه مولد العولمة الثانية، ضاربة جذورها فى زيادة الوعى بأن السيطرة على العولمة يكون من خلال العولمة ذاتها، واستطرد فى تأكيده أن هذه الحركة تزيد الوعى

بالمشكلات العالمية، وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات ضد كل ما يهدد البشرية، من جانب الشركات التجارية التى تسعى إلى تحقيق أرباح عالية، بتكلفة محدودة.

وسوف تتم مناقشة قضية العولمة الجديدة فى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تتعلق بتقديم إطار عمل للتفكير حول العولمة، وتتناول المرحلة الثانية وصف واقع العولمة فى دنيا التعليم العالى، والتوترات التى تُحدثها العولمة فى هذا القطاع، والمرحلة الثالثة تتناول المشروعات والمقترحات المختلفة، التى تستهدف بناء الخير الدولى للمجتمع العلمى.

نحو إطار عمل للتفكير A Framework For Thinking

بادئ ذى بدء، يجب عدم التقليل من مدى تأثير العولمة فى طريقة النظر وتناول الواقع، ملقية بظلال الشك على إمكانة الوصول إلى مفهوم شامل، قائم على مراعاة الظروف المحلية للمجتمعات. والتطور المستدام للمجتمعات ليس موضع شك. وهذا التطور لا ينفى البعد المكانى المتغير، ويتضح ذلك فى المناهج الجامعية، حيث يطغى الجانب التاريخى على البعد الجغرافى عند تحليل المجتمعات.

باختصار، هذا المفهوم للعولمة الذى تطور منذ أكثر من قرن فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات، يحتاج إلى فهم أكثر للواقع. والطريقة المألوفة لفهم الواقع هى تقطيعه إلى دويلات قومية. فى كل دولة، يوجد مجتمع سياسى (أفراد - أمة) يقطن أرضًا منفصلة عن المجتمعات الأخرى، بحدود فاصلة. هذا المجتمع له بنياته ومكوناته الداخلية الخاصة به. وفى قلب هذا المجتمع، توجد الدولة بنظام اجتماعى معروف، وتضع التشريعات والقوانين التى تحفظ هذا النظام. والدولة تعمل كقوة دفع معاصرة للمجتمع، على اعتبار أنها التنظيم الأقوى، والقوة الوحيدة المسئولة عن حماية الوطن. وفى مفهوم العلوم السياسية يُسمى هذا بالسيادة على العوامل المحلية»، على أساس أن ما يحدث خارج السيادة القومية ليس مهمًا بالقدر الذى يُعطى لمسألة التوازن الشامل الذى تنظمه الدولة داخل حدودها.

ومع ذلك لم تتجاهل العلوم الاجتماعية والسياسية العالم الخارجى. فتجزئة

العمل داخل النظام أوجد ما يُسمَّى بمجال العلاقات الدولية المسئولة عن دراسة العلاقات وعمليات التبادل بين المجتمعات بعضها البعض.

ويعتمد مفهوم العولمة المقترح على فرضيتين: أولاهما أن الأرض تتضمن حياة المجتمع بحدود فاصلة حول الدولة. وثانيتهما أن العلاقات بين المجتمعات أمر يهم الدول. وبمعنى أدق، العلاقات الداخلية أهم من العلاقات الدولية.

لكن لابد من التسليم بأن الحياة لا تقف عند الحدود أو الفواصل بين المجتمعات. حتى الأفراد الذين لا يتركون أوطانهم يدركون جيدا أن المكان أو الحيز الذى نموا فيه متنوع ومتباين، ولا يتوافق مع حدود الدولة التى يعيشون فيها. فالأحداث والممارسات الثقافية والاقتصادية والتعليمية والفكرية والدينية والإعلامية والرياضية والاجتماعية هى جزء من حياة الأفراد اليومية. هذه الأحداث قد تكون محلية أو تجارية.

وجدير الإشارة إلى أن الممارسات والأحداث السياسية مستبعدة من دائرة الاهتمام. وهذا الاستبعاد مقصود؛ لأن الممارسات السياسية تختلف فى طبيعتها عن الممارسات الأخرى. وقد يكون هناك من يدّعى أنه مواطن من مواطنى المعمورة. لكن، مع ذلك، لا يمكن تجاهل أن المواطنة لها مواصفات وخواص محددة. فقد تكون كنديا أو أمريكيا أو فرنسيا أو يابانيا، فإن الوطن الذى نمارس فيه الحقوق والواجبات السياسية محدد بمعالم واضحة.. كذلك الأرض التى أصدرت الدولة فيها القواعد واللوائح التنظيمية محددة هى الأخرى.

ومغزى هذا المفهوم النظرى يكمن فى ضرورة توافر التطابق المكانى بين كل محتويات الحياة فى المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لابد من وضع مفهوم وطنى للمجتمع يضع الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية فى إطار عمل اجتماعى محدد، إطار يقوم على افتراض أن الوطن يتضمن حياة المجتمع.

وبالنسبة للتعليم العالى، ينعكس هذا المفهوم الاجتماعى فى نظم الجامعة القومية. ويفترض هذا المفهوم أن الحرم الجامعى يشمل الحياة الأكاديمية، على اعتبار أن أستاذ

الجامعة سيظل المصدر الأساسى للتدريس، وقاعات الدروس المكان الرئيس لنشر المعرفة.

وفى إطار العولمة، هذه الرؤية للجامعة سوف تختلف، لأن الاتصال اللفظى، كما يقول جيرارد ديلانتى Gerard Delenty (٢٠٠١، ص ١١٥)، يخضع لتحديات أنواع جديدة من الاتصال غير اللفظى. فمنتج ومستقبل المعرفة لم يعودا الأستاذ والطالب المشاركين فى حوار علمى. فالمعرفة لم تعد شخصية ولا محلية، بل صارت عالمية، تتناولها وسائل الاتصال الحديثة. وفى زمن العولمة، مكان الأستاذ أو العالم لم يعد هو المكتبة وحجرة الجلسات العلمية وقاعات الدرس. كل ذلك حلت محله التكنولوجيا الحديثة للاتصال.

ولماذا يتوقع أن تغير العولمة مفهوم المجتمع بصفة عامة، ودنيا التعليم العالى خاصة؟ ويرجع هذا إلى أن العولمة مفهوم اجتماعى سوف يعيد تعريف وتحديد الحيز أو المكان Space لأى شكل من أشكال العمل الاجتماعى.

والعولمة المعاصرة يقف وراءها عوامل ثلاثة: أولها فقدان الارتباط الوطنى attachment للعمل؛ حيث أصبح العمل سياسيا واقتصاديا وتعليميا واجتماعيا وثقافيا. وثانيها السعى لتكوين حيز أو مكان عالمى جديد يتم من خلاله تناول وبلورة القضايا العالمية. وثالثها دور هذا الحيز الجديد فى مواجهة عمليات الأداء الجماعية التى تستهدف تحديد الحيز العالمى الجديد. وبمعنى آخر، العولمة هى عملية إعادة تعريف شامل من جانب اللاعبين الجدد فى الساحة الدولية.

وهذا التنقيب quest لا يحدث فى محيط اجتماعى، بل يتميز بظهور قضايا جديدة، وبتطبيق القواعد والمستويات الجديدة التى توفر هذا الحيز العالمى ذات البنية المنظمة. ويرى الروائى الإيطالى ألسندرو باريسكو Alessandro Barrisco (٢٠٠٢، ص ٤٢) أن العولمة ليست توسعة لمجال اللعب، بل تتضمن أيضا تغيير قواعد اللعبة. وبمعنى آخر العالم المعولم هو العالم الذى يمكن بناؤه فقط عن طريق التخلص من الأجزاء التى لا تحترم القواعد.

ومعنى هذا أن العولمة ليست مجرد استمرار أو امتداد للتدويل أو العالمية، تأخذ

فى اعتبارها عمليات التبادل والتدفق التى تحدث بين الوحدات المختلفة، مثل التجارة الخارجية بين الدول. وفى منظور باريسكو ، العولمة تعنى بناء حيز جديد بحيث يتضمن قبول اللاعبين الجدد، والقضايا التى يمكن مناقشتها، والقواعد التى تحكم عمليات التطبيق.

وسوف ننتقل إلى تبيان مغزى مفهوم العولمة ومضمونها بالنسبة للتعليم العالى، على اعتبار أن الجامعات ليست الاستثناء فى تطبيق القواعد، التى يستخدمها اللاعبون الجدد فى المجتمعات الدولية.

نحو بُعد عالى للجامعة Towards A Universities Global Space

أصبحت العولمة قضية مهمة ومثيرة فى مجتمعات الجامعة المعاصرة. وساهم فى ذلك ظهور نوعين رئيسين من التغيرات أو الظواهر الاجتماعية. أول هذه التغيرات أن المجتمعات تركز جليل اهتمامها فى هذه الآونة حول إنتاج المعرفة، بالإضافة إلى تطور هذه المجتمعات من نموذج التطور الصناعى إلى نموذج تطور الاتصالات أو تقانة المعلومات. والنتيجة الطبيعية لهذا التطور أن البضائع والمنتجات الصناعية لم تعد تشكل القوة الدافعة للنشاط الاقتصادى، فى الوقت الذى صار فيه إنتاج المعرفة الدافع وراء الإبداع والابتكار فى دنيا الاقتصاد والمجتمعات. وبسبب هذا التحول، تغيرت قيمة المعرفة، وصارت سلعة تباع وتُشترى، وتُصدر وتُستورد، مثلها مثل أى سلعة أو منتج آخر.

وتأثير ذلك على مجتمعات الجامعة بالغ الأهمية momentous . ففى مجتمع المعرفة، فقدت الجامعات سيادتها على إنتاج وتوزيع المعرفة. كما أن ظهور لاعبين جدد فى دنيا الإنتاج يؤدى إلى شراكة جديدة بين المؤسسات التجارية والجامعات أو إلى تحالفات استراتيجية بينهما. وترتب على ذلك أيضا إعادة بناء الأنشطة البحثية فى الجامعات وتوجيهها نحو موضوعات ومشروعات بحثية، تكون ذات قيمة ومفيدة فى السوق، على حساب المستفيدين من هذه المشروعات البحثية، وكذلك على حساب مشروعات بحثية أخرى طويلة المدى، وذات تأثير اقتصادى بعيد. وبمعنى آخر، هذه التحولات تُبشّر herald بقدوم أسلوب عمل madus operandi جديد فى مجتمعات الجامعة.

وتكنولوجيا المعلومات والتطورات المصاحبة لها تُشكل العامل الثانى الذى يسهم فى نمو وتطور العولمة فى مجتمعات الجامعة. سوف تضطر الجامعات إلى اتخاذ قرارات أساسية فى المستقبل القريب، بسبب تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT على أنشطة البحث والتدريس. فشبكة الاتصال العالمية (الانترنت)، والتعلم الإلكترونى، بالإضافة إلى ظهور لاعبين جدد على المسرح الدولى، ووجود الجامعات العالمية، كل ذلك يشكل ضغوطًا على مجتمعات الجامعة.

هذه التحولات تسهم فى ظهور ممارسات وتحاورات فى الجامعات حول غزو السوق التعليمى عبر المعمورة، ولا ريب أن الجولة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية التى تتناول الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز GATS) ، وكذلك إنشاء منظمة التجارة الحرة بين الأمريكتين FTAA، متضمنة إلغاء الحواجز الجمركية (التعريفة) فى دنيا التعليم، كل ذلك يشكل قضية رئيسة تشير إلى التوجه التجارى للتعليم العالى. وسيتم تناول هذه القضية مرة أخرى فيما بعد.

وغاية القول أن هذه التحولات رغم أنها تجعل العولمة قوة مفروضة، إلا أن هذه التحولات، مع ذلك، تثير قضايا مهمة للجامعات. وهذه القضايا ليس من الصعب حصرها وتصنيفها. لكن سيتم الآن تناول ثلاث قضايا رئيسة تشكل تحديات للتعليم العالى.

أولى هذه القضايا تتعلق بالفجوة المعرفية بين الجامعات فى الدول المتقدمة والنامية على السواء منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين المنصرم. فالعقدان الأخيران من القرن العشرين شهدا زيادة فى أعداد الطلاب الذين يكملون تعليمهم الجامعى. وفى الوقت نفسه، اتسمت الفجوات بين النسبة المئوية لفئة الشباب فى الدول النامية ونظيرتها فى الدول المتقدمة. علاوة على ذلك، ففى الوقت الذى حصل فيه فرد واحد على درجة الدكتوراه من بين كل (٥٠٠٠) نسمة فى دول OECD عام ١٩٩٧، كان هناك فرد واحد حاصل على درجة الدكتوراه من بين كل (٧٠٠٠) فى البرازيل، وواحد من بين كل (١٤٠٠٠) نسمة فى شيلى، وواحد من بين كل (٧٧٠٠٠) فى كولومبيا، حسب إحصائيات البنك الدولى لعام ٢٠٠٢ (ص

٤٩). وفى عالم يسيطر عليه إنتاج معرفة جديدة، تصبح هذه الإحصائيات موضع اهتمام بشأن إمكانة انضمام الدول النامية إلى هذا الاقتصاد الجديد.

والقضية الثانية الرئيسة فى التعليم العالى تتعلق بهجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، قضية تحتاج إلى مواجهة من جانب سلطات الجامعة. فالسياق الديموجرافى (السكانى) العالى الذى يوضح الأعمار الزمنية فى الدول المتقدمة بنظيرتها فى الدول النامية، لا يمكن أن يفسر ويبرر التباين القائم بين الدول المتقدمة والنامية. فالعقول البشرية والخبرة هى بمثابة المواد الخام التى تصقل وتثرى الاقتصاد القائم على المعرفة. ولابد من إثارة تساؤل بعد ضمان حصول الدول المتقدمة على المصادر الطبيعية من دول الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التساؤل هو: هل الدول المتقدمة على استعداد فى مطلع الألفية الثالثة للذهاب إلى دول الجنوب لتسلب هذه الدول من الصفوة والنخبة المفكرة فيها؟ إذ تدل الشواهد على أن ثلث الطلاب من أصل (٥٠٠,٠٠٠) هم الذين عادوا إلى بلادهم بعد استكمال دراستهم فى الجامعات الأمريكية.

وقضية هجرة العقول البشرية تثير تساؤلات وثنية واجتماعية. فهى ترتبط أولا بقضية الاحتياجات الكلية للمجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، فى مقابل نمو وتطور الأفراد. ويشير ذلك إلى مسألة حرية الاختيار فى سوق العمل المعولم. وهذه القضية تثير ثانيا مسألة العلاقة بين نظم الجامعات فى الدول المتقدمة والنامية. وهذه القضية مهمة لوجود فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية بالنسبة للقبول والالتحاق فى الجامعات، بالإضافة إلى القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على طلاب دول الجنوب لاستكمال دراساتهم الجامعية، ودرجتى الماجستير والدكتوراه. وفى هذا السياق، لابد من التساؤل حول ما إذا كانت الجامعات فى دول الجنوب لاتكسب خريجيها المهارات التى يتطلبها سوق العمل العالمى، فما موقف جامعات الدول المتقدمة؟ وبمعنى آخر، هل الدول المتقدمة على استعداد لتمويل البرامج التعليمية التى تقدمها جامعات الدول النامية لمسايرة متطلبات ومتغيرات سوق العمل العالمى؟

تنظيم البعد العالمى للتعليم العالى؟

Regulating The Global Space of Higher Education

القضية الثالثة ترتبط بالقضيتين الأوليتين، وتتعلق بالوسائل المستخدمة لتنظيم البعد العالمى للتعليم العالى. وإذا كانت المعرفة والعلم يتسمان بالعالمية، فإن نظم الجامعة وتنظيم الحياة الجامعية تحكمها المستويات والسياسات القومية؛ خاصة فيما يتعلق بالتمويل واعتماد البرامج ومنح الدبلومة والدرجات العلمية والتمويل الطلابى. وفى هذا الإطار، فإن توقيع عقود أداء بين وزارة التعليم وكل جامعة يدل على قيام الدولة بإعادة توصيف قطاع التعليم العالى. والمشكلة تكمن فى العلاقات بين النظم القومية الخاصة بتنظيم التعليم العالى أثناء تناول القضايا العالمية المشار إليها آنفا. فهل هذه القضايا العالمية تفوق مستوى كفاءة الدولة؟ وهل تتطلب القضايا العالمية إصدار لائحة عالمية للتعليم العالى، تضمن فرصًا أكثر لقبول الطلاب فى الجامعات، وتحديد نماذج لشكل العلاقات الجديدة فى التعليم العالى، وعمليات التفاعل بين الجامعات؟

وبمعنى آخر، تثار قضية القصور المؤسسى بالنسبة للبُعد العالى للتعليم العالى. ومثل بقية القطاعات الأخرى فى المجتمع، هل هناك حاجة لإصدار قانون دولى للتعليم العالى؟ ألا توجد نماذج ناجحة فى الجامعات الأوربية، يمكن الاستفادة منها عند تصميم أسلوب بناء عالمى للمؤسسات؟

وإذا كانت العولمة تقتصر على المفهوم أو البعد الاقتصادى، أو على الليبرالية الجديدة.. فإن ذلك يجب ألا يحول دون الاهتمام بهيمنة hegemony ما يُسمى بالمشروع الليبرالى الجديد فى تنظيم الأبعاد الدولية الجديدة. وعلى عكس الاعتقاد السائد تجاه العولمة، عندما يثار تساول مثل: «ما العمل؟»What to do إزاء العولمة، تتبادر إلى الذهن أكثر من إجابة، ويحدد جان آرت سكولتJan Aart scholte (٢٠٠٠) فى كتابه «العولمة: مدخل مهم» مشروعين سياسيين: نظرية الإصلاح reformism أو تطبيق الديمقراطية الاجتماعية العالمية، والمتغيرات العديدة للراديكالية (مذهب المصلحين المتطرفين) radicalism، سواء نظرية البيئة أو القومية، أو الاشتراكية، أو ما بعد الحداثة، كل ذلك يقدم وسائل لتنظيم البعد العالمى.

وبالنسبة للتعليم العالى، هناك مقترحات عديدة خاصة بتنظيم ومبادئ البعد العالمى للجامعة. فهناك اتجاه قوىّ لخصخصة وتسويق التعليم العالى، عن طريق استيراد إدارة وثقافة للجامعات ذاتها، وأيضا من خلال ظهور لاعبين جدد يقدمون منتجات تعليمية فى السوق العالمى للتعليم العالى. وهذا الاتجاه لا يمكن تجاهله. إذ أن إعادة بناء المهام الجامعية تصاحبها ثقافة تسويقية تفرض على المؤسسات الجامعية تصدير المعرفة، أو بيع وتسويق خبراتها، وتفتح أبوابها للقادمين من خارج الوطن، وتطوير استراتيجيات تسويقية للتربح من الطلاب الأجانب، كل ذلك فى سياق تخفيض العوائق الجمركية، وتقليل مشاركة الدولة فى تمويل الجامعات. ويرى سلوتر Slaughter ولسلى Leslie أن خصخصة وتسويق الجامعات جزء من ظاهرة بنائية مهمة، ألا وهى تطبيق نظرية رأس المال الأكاديمى.

ويعتقد كثيرون بفشل مشروع تسويق التعليم العالى، ويقترحون إعادة بناء البعد العالمى لمجتمعات الجامعة حول فكرة الملكية العالمية المشتركة. وبالتالى فإن تحديد هذا المفهوم وتمويله، واختيار الأولويات، وطرق ووسائل الأعمال الجامعية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، كل ذلك يثير تحديات لإعادة التشريع الخاص بالتدخل العام الدولى، ومدى الحاجة إلى وضع اطار عمل أعم وأشمل من إطار العمل الحكومى. علاوة على ذلك، إدخار enshrinement التعليم العالى فى مشروع دولى للتنمية البشرية المستدامة، يفى باحتياجات الأجيال المعاصرة دون تشويه إمكانات أجيال المستقبل، بالإضافة إلى صياغة مفهوم للجامعات على أنها موجِّهات Vectors رئيسة لعمليات التداخل بين المجتمعات، كل ذلك يُشكل مقترحات أخرى لتنظيم البعد الدولى.

ولابد من إلقاء الضوء على شكل النموذج التنظيمى للبعد العالمى للتعليم العالى. فالقضايا المثارة فى هذا المدخل تشير إلى أن مجال المناقشة والحوار مفتوح، وأن فكرة بناء البعد العالمى للتعليم العالى، باستخدام أسلوب بناء مناسب يساعد على تحديد - بطريقة ديمقراطية - كل العمليات الخاصة باتخاذ القرار، وتقييم وتشريع الاختيارات الجماعية داخل البعد العالمى للتعليم العالى، تشكل - أى الفكرة - التأثير المهم

للعـوامل على المجـمع الـعلمى academia وبمعنى آخـر، تم تنظيم مـؤتمر نـبع منه الافتراض القائل بأن الحوار الخاص بتأثيـر العولمة على التعليم العالى يحتاج إلى مزيد من المناقشة، ويجب ألا يتأرجح بين أنصار partisans المذهب الليبرالى، الذين يرون وصول هيـمنة السوق إلى نهايتهـا إذا افتقدت الديمقـراطية، وأنصار الرؤية التاريـخية والاجتمـاعية الذين يرون أن مهـمة ورسالة الجامعـة ليست فى حاجة لإعـادة التفكير فيها، ولا لتحديثـها، وبالتالى يعتبرون العولمة تهديداً يستـوجب حماية التعليم العالى منه. ويُعتقد أن الجـامعات التى تأسست فى أوائل القرن التاسع عـشر، لم تُعد نموذجا مناسبا فى الألفية الثالثة.